الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث

ملخص

هذه قراءة متواضعة في محاولة لفهم محددات هذه الجاذبية، اتخذت الدراسات الأمنية جزءا كبيرا من البحوث العلمية التي اختلفت في تحليلها وتفسيراتها وفقا لأراء ونظرة المفكرين والباحثين عبر الزمان والمكان، فلكل زمان خصوصياته ولكل مكان حدوده وميزاته. لهذا السبب تمايزت الأفكار والنظريات في تناول مفهوم الأمن بالدراسة، بدءا بالجانب الفلسفي من التفكير مع التصور المثالي مرورا بالطرح العقلاني للمدرسة الواقعية وروادها التقليديين والجدد، ووصولا إلى الاتجاهات الجديدة التي ميزت فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك من خلال حركية التفاعل النظري بين العديد من المدارس وفي كل المجالات.

أ. صليحة كبابي

كلية العلوم السياسية
جامعة قسنطينة 3
الجزائر

مقدمة

بنهاية الحرب الباردة شهد المجتمع الدولي تحول في المنظومة المفاهيمية التي وجّهت ولفترة طويلة مسار العلاقات الدولية وميزت مختلف مجالات الدراسة فيها. من هذه المفاهيم : القوة والسيادة والخطر والأمن، وغيرها من المصطلحات التي استجدت في إطار محاولات عدة لصياغة أو وضع أسس نظرية وعلمية جديدة قادرة على فهم وتفسير ثم تبرير كل تلك التحولات، سيما المتعلقة بمفهوم الأمن الذي شكل ومنذ الأزل العنصر الأهم في الحياة البشرية. ولقد اتخذت الدراسات الأمنية جزءا كبيرا من البحوث العلمية التي اختلفت في تحليلها وتفسيراتها وفقا لآراء ونظرة المفكرين والباحثين عبر الزمان والمكان، فلكل زمان خصوصياته ولكل مكان حدوده وميزاته. لهذا السبب تمايزت الأفكـار

Abstract

Security is the primary and foundational requirement of the State, modern understanding of politics, and International Relations, not only by reference to specific political theorists but also by reference to the discourses of States. With a wider discussion on the changing approach to security studies, this research focuses on the extended security perspective including not only states, but also the individuals' security.

© جامعة قسنطينة 1، الجزائر 2012.

والنظريات في تناول مفهوم الأمن بالدراسة، بدءا بالجانب الفلسفي من التفكير مع التصور المثالي مرورا بالطرح العقلاني للمدرسة الواقعية وروادها التقليديين والجدد، ووصولا إلى الاتجاهات الجديدة التي ميزت فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك من خلال حركية التفاعل النظري بين العديد من المدارس وفي كل المجالات.

لقد ظل حقل الدراسات الأمنية في حالة من التطور الدائم نظرا لصعوبة تحديد معنى شامل للدلالة على مفهوم الأمن من جهة، ولاتساع طبيعة ومجال وكذا مستويات التحليل المرتبطة بالظواهر ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالأمن من جهة أخرى، و ولأن هذه الدراسات هي كذلك محاولة لبناء مقاربة تحليلية متكاملة لبحث الظاهرة الأمنية في كل مستوياتها وبجميع مظاهرها. لذا سأحاول من خلال هذه الورقة البحثية تجميع أهم الأفكار النظرية التي تناولت الأمن ليس كوضع وإنما كمسار وذلك بالإجابة عن الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى تمكنت الاتجاهات النظرية التقليدية من تفسير الظاهرة الأمنية، وما هي الاتجاهات الجديدة لمراجعة مقاربة المعضلة الأمنية لما بعد الحرب الباردة؟

ستكون الإجابة عن هذا التساؤل عبر تناول شرح المعادلة الأمنية الآتية:

1) ما أو من نؤمن؟ 2) من يؤمن؟ 3) كيف ولماذا؟

في إجابتنا عن السؤال الأول سنتطرق إلى الشيء أو الشخص الذي يتلقي فعل التامين.

في الجواب الثاني ستكون الجهة المعنية بوظيفة التأمين هي وحدة التحليل كانت الدولة أم الفرد أم المنظمة أم...

سؤال كيف ولماذا هو بحث في الوسائل والأدوات المستخدمة لضمان الأمن في كل مستوياته وكذا معرفة سبب القيام بفعل التأمين الذي يرتبط بمختلف أنواع التهديد والخطر التي تحدد كيفية المواجهة.

وستكون هذه الورقة لمحة عن جل النظريات التي تناولت مفهوم الأمن وذلك بتقديم الأسس الفكرية التي انطلقت منها لدراسة الظاهرة الأمنية بكل عناصرها. ولكن قبل ذلك تجدر الإشارة إلى بعض التعريفات اللّغوية والاصطلاحية للمفهوم.

تعريف الأمن

الأمن لغة من فعل "أمن" ومن "الأمان" و"الأمانة"، ويقول الشخص أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضمنته ضد الخوف[1]. وأصل الأمن في اللغة "طمأنينة النفس و زوال الخوف "، ولا يكون الإنسان آمنا حتى يستقر الأمن في قلبه. فكلمة الأمن ككلمة السلم أو السلام من الكلمات المتداولة في العلاقات الدولية وهي مثلها مثل كلمة السلم تفقد إلى تعريف قاطع يمكن الرجوع إليه ، وكثيرا ما يتم الحديث عن أمن المواطن ولكن الأمن يقصد به في العادة" أمن الدولة " ولأنه يرتبط بفكرة السلطة التي

تتدخل لتنظيم المجتمع حتى يتوافر للمواطن أمنه . ولما كان الأمن من طمأنينة النفس وزوال الخوف فهو مرتبط بالإنسان وهو الحاجة الأولى والمطلب الدائم له. واشتقت كلمة الأمن من الكلمة اللاتينية (Securitas/Securus) وهي كلمة مركبة من: «sine » و « cura» وتعني"دون"(without)، و(cura) أو(curio) وتعني "الخوف"(troubling)،أو الألم (pain) أو القلق(anxiety) أو الحزنsorrow and grief) الخ...

وبذلك تكون كلمة (securitas) الحرية والتحرر من الخوف والقلق والألم والحزن وغيرها. وقد استعمل "شيشرون" الكلمة للتعبير عن الحرية من أي خلل عقلي وسلامة واستقرار العقل. كما استخدمها "أوغستين" للدلالة على ضمان الأمن من كل شك أو واجب.[2] أما مفهوم الأمن اصطلاحا فحسب دائرة المعارف البريطانية هو:"حماية الأمة من خطر القهر على يد أجنبية"[3]. ولكن المصطلح ارتبط أكثر بحالة اللاأمن الناتجة عن التهديد العسكري لما بعد الحرب العالمية الثانية، ومرحلة السباق نحو التسلح وتم إغفال باقي المعاني التي يحملها الأمن في مضمونه الإنساني. وجاء في القاموس الانجليزي(The Oxford English Dictionary) أن الأمن هو الوضعية التي تكون فيها آمنا والتي تتضمن:

-أ- أن تكون بعيدا عن أي خطر أو تهديد.

-ب- الحرية من أي شكل من القلق والخوف.

-ج- الشعور بالاستقرار.

وقد اختلفت التعاريف الاصطلاحية للمفهوم حسب اختلاف الآراء والمفكرين، حيث عرف "ارنولد وولفرز"(Arnold Wolfers) منذ 1950 الأمن على "أنه من جانب موضوعي يحدد غياب التهديدات على القيم المركزية(الموجودة) أو من جانب ذاتي هو الخوف من أن تتعرض هذه القيم المركزية للهجوم."[4] وذهب "كوفمان"(Kaufman) إلى أن أغلب وجهات النظر حول مفهوم الأمن تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك وهو إدراكها أن الأمن وان دل على شيء فإنما يدل عموما على الخوف، ويدعم جوزيف ناي ذلك بقوله:"الأمن لا يعني بالمحصلة إلا الشعور بغياب التهديد أو الخطر."[5] ويعرفه باري بازن (Barry Bazan) "بأنه استمرار الحرية من أي تهديد"[6] وقد أثار هذا" العديد من التساؤلات أكثر مما فسر مفهوم الأمن، ومنها :

- ما هو موضوع الأمن؟ أي ما هي الوحدة المرجع المعنية بحماية قيمها المركزية:الدولة-الأمة، وحدة مشتركة غير الدولة، الإنسانية أم الفرد؟
- ما هي التهديدات التي يجب أن تختفي؟ هل هي تهديدات عسكرية وغير عسكرية (اقتصادية وبيئية وأيديولوجية،...)؟

-كيف تتحدد الأخطار؟ هل موضوعية أو ذاتية؟ وما هو الخطاب الذي يجعل من الخطر رهانا للأمن؟

- ما هي القيم التي يجب حمايتها؟ هل الاستقلال الوطني والوحدة الترابية والرفاه الاقتصادي والهوية الثقافية والحريات الإنسانية...؟ [7]

الإجابة عن هذه الأسئلة تباينت حسب الإطار الفكري تبعا للنظرية التي تم من خلالها النظر للمصطلح. فالتوسع الوظيفي لمفاهيم الخطر والأمن أخذ حيزا كبيرا من عمليات الدفاع التقليدي وهي عمليات اتسمت بمظهرين:[8]

الأول: وهو أشكال العنف التي تمثل قلب السياسة الأمنية الذي اتسع وتحول من الحروب بين الدول ليشمل أنماطا مختلفة من الصراعات، كالحروب الأهلية والمتمردين داخل وخارج الدول(الإرهابيين مثلا) وانتشار الجريمة والعنف بكل أنواعه. وبغض النظر عن إلحاق الضرر بالناس فإن ما هو مشترك بين هذه الأشكال جميعا هو تهديدها باحتكار القوة. لهذا فان الهدف الأمني لأية دولة وحكومة وطنية هو توفير الحماية لمواطنيها وحقوقهم ضد كل أشكال الاضطرابات دون الفصل بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي.

الثاني: هو مدى أهمية الأمن كظاهرة حتى ولو لم يكن هناك أي شكل من أشكال الصراع ، وهذا بسبب ما يعيشه سكان العالم من آفات وأمراض (ايدز والفلوانزا الخنازير ...وغيرها) وفقر مدقع، وكذا الاضطرابات المناخية والبيئية التي قد تصيب البشر والمحاصيل وأحداث أخرى قد يسببها الاحتباس الحراري وكذلك التصحر وتناقص الموارد الطبيعية.

لكن قبل أن نقدم أهم الأفكار النظرية ربما سنجيب عن سؤال:هل فعلا توجد نظريات للأمن؟

الإجابة هي نعم إذا ما لاحظنا الوسائل المتاحة للتفكير في الأمن، وإذا أحصينا الجهود المبذولة لتقديم مصطلحات لمختلف الممارسات.

ونقول لا: لأن الأمن يتعلق بإشكالية خاصة ورغم كونه جزء من العلاقات الدولية، فيمكن اعتباره مستقل، ولقد قدم عدد من الكتاب الخطوط العامة للدراسة الأمنية التي ترتبط بثلاثة عناصر أساسية:

1- التهديد (La menace)

2- المعني بالتهديد (Ce qui est menacé)

3- المحافظة على هذا الشيء(Maintenir l'objet menacé)

ومع تنوع أشكال الأمن وأهميته فلقد تناولته العديد من المقاربات للبحث في هذه العناصر، والتي سنتناولها في بحثنا هذا وفق محورين:

المحور الأول وفيه لمحة عن أهم النظريات التقليدية لمفهوم الأمن.

المحور الثاني يتطرق إلى أهم الأفكار الحديثة في الدراسات الأمنية.

I – النظريات التقليدية ومفهوم الأمن

قبل الحرب العالمية الثانية كانت الدراسات الأمنية من اختصاص العسكريين والاستراتجيين، ولأن الحرب العالمية الأولى أوضحت أنه لا يمكن أن تترك الحرب بيد الجنرالات،أدى تدخل المدنيين في الحرب العالمية الثانية إلى تحول الدراسة في المجال الأمني والتي عرفت حسب المفكر"ماك سويني"(Mc Sweeney) أربعة مراحل في تطورها:

المرحلة الأولى: وتبدأ بانتهاء الحرب العالمية الأولى إلى أواسط الخمسينيات وارتبطت بمصطلح الأمن الجماعي وكانت دراسة الأمن جزء من دراسة القانون الدولي والمنظمات الدولية والنظرية السياسية.

المرحلة الثانية: منذ منتصف الخمسينيات بدأت مرحلة جديدة مع تطور البحث في علم السياسة وأثناء الحرب الباردة تطور البحث في المقاربات العلمية للتهديد واستعمال القوة للدفاع عن مصلحة الدولة واستتباب الأمن. كما ظهرت مصطلحات جديدة كنظام الأمن(Régime de sécurité) والأمن الدولي(Sécurité Internationale) تؤكد اعتماد الدول فيما بينها.

المرحلة الثالثة: وكانت مع بداية الثمانينيات وعرفت إعادة النظر في المقاربات النظرية الموجودة ونجاح نظريات الاعتماد المتبادل ومقاربات السياسة الاقتصادية الدولية مع "جيلبان"(Gilpin) و"كيوهان"(Keohane).

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أين اتخذت الدراسات الأمنية أبعادا أخرى بدخولها كل الميادين والمجالات.

1- التصور الواقعي للأمن

لقد اعتبرت معظم الدراسات في السياسة الدولية أن الدولة أهم وحدات النظام السياسي وأن الوحدات- الدول تتباين من حيث الإمكانات المادية والبشرية والحضارية والقيمية، لذا تختلف تصوراتها وتتمايز مصالحها الوطنية القومية ووسائل تحقيقها. ولما اختلفت التصورات وتمايزت المصالح وأصرت الدول على تحقيقها لتأكيد مركزها وهيبتها الدولية، أصبحت حالة صراع واصطدام المصالح السياسية وغير السياسية حالة قائمة ومستمرة. لهذا لا تمانع الدول من اللجوء راغبة أو مكرهة إلى القوة كوسيلة نهائية لحسم الصراع إذا تعذر سلميا، وهي بذلك لا تحمي مصالحها وأمنها العسكري فحسب بل وقيمها وعاداتها وتقاليدها الاجتماعية وأهدافها السياسية والاقتصادية[10]. ولقد اتفق الواقعيون على أن الأمن هو الهدف الدائم للسياسة الخارجية للدول رغم أنهم اختلفوا في أهمية مقارنته بالأهداف الأخرى:القوة والثروة والشهرة....فمن ناحية يرى "ارنولد وولفرز" أنه":ليست كل الأمم تجعل القيم الأخرى تابعة للأمن... حتى وان اهتمت وفي أغلب الوقت- وهذا من حقها- بأمنها وقبلت بتقديم التنازلات لدعم نفسها"[11]. ومن ناحية أخرى اعتبر "كنيث وارتز" أن "الأمن هو

الهدف الأول للدولة والذي يشجعه النظام الدولي،لأنه بضمان بقائها- أي الدول- تبحث عن تحقيق أهداف مثل الاستقرار والمصلحة والقوة"[12]. لذلك وبعد أن أثبتت الحربين العالميتين الأولى والثانية أن القوة هي المفسر للعلاقات الدولية، هيمنت الواقعية في تفسير الظاهرة الأمنية، خاصة وقد ارتبط مفهوم المصلحة الوطنية بالأمن القومي وكذلك من منطلق أن الأمن ملائم للعلاقة بين الدول فقط وأن ضمانه مرتبط ببناء توازنات عسكرية سواء كانت تقليدية أم نووية. وهذا ما يضمن القضاء على مصادر التهديد[13]، خاصة في ظل الفوضى الأبدية التي ميزت النظام الدولي في تلك الفترة ووصفها "والتر ليبمان" بالحرب الباردة وعرف الأمن من خلالها على أن:" الدولة تكون آمنة عندما لا تضحي بشرعية مصالحها لتجنب الحرب... وتكون قادرة في حالة المواجهة على إبقاء هذه المصالح بالحرب"[14]. ولأن العلاقات الدولية تدور في وسط تغيب فيه السلطة المركزية، وكل دولة تجد نفسها باستمرار عرضة للخطر من قبل دولة أخرى عسكريا، وفق مبدأ (الاعتماد على النفس لوالتز)، وفي إطار يغذيه خوف دولة "أ" من "ب" أو ما يعرف حسب "اوبر بترفيلد" (Butterfield Hubert) بالخوف الهوبزي (La peur Hobbesienne) [15]. كما ساعد ميزان التهديد الذي ساد بفضل النووي في النصف الثاني من القرن العشرين على ربط أمن الأفراد بحكوماتهم بصفة أكثر وجعل من الدولة المسؤول الأول والوحيد على حماية مواطنيها مقابل الحصول على ولائهم وذلك في شكل عقد اجتماعي[*] وخاصة مع تأثر زعيم الطرح الواقعي "هانس مورغنتو" بهوبز[16].

لكن السؤال الجوهري الذي يطرح هو عن طبيعة الأخطار والتهديدات، وكيف يمكن أن يحدد التهديد؟

يرى الواقعيون في الأخطار العسكرية أهم تهديد لأمن الدولة وخاصة التهديدات الخارجية، وعليه فإنّ الدراسات الأمنية حسب "والتز" يجب أن تركز على دراسة التهديد واستعمال ومراقبة القوة العسكرية [17] وإبقاء الأمن في نطاق دولاتي-عسكري من خلال استعمال الوسائل التقليدية كأضمن حل وأكثر ضمان للأمن. على هذا الأساس يمكن تحديد مفهوم الأمن تقليديا على أنه"حماية مصالح الدولة الوطنية والقومية من التهديدات الخارجية التي تحول دون تحقيقها باستخدام القوة كوسيلة نهائية لاستئصال مصادر التهديد وضمان استمرارية تحقيق تلك المصالح."[18]

لذلك كان أمن الدولة يفهم على أنه أمنها العسكري فقط، وأدى إلى أن لجأت الدول الأكثر مقدرة إلى التحالفات لمواجهة الأخطار المحتملة لضمان الأمن الجماعي للدول كدعم لفكرة الاعتماد المتبادل فيما بينها. ورغم ما قدمته الواقعية من أفكار-لا يعتبرها كثيرون نظرية- إلا أنها اعتبرت بعيدة عن الدراسات الأمنية لأنها استندت إلى مفاهيم غامضة لعدم وجود مناهج أكيدة لدراستها. فمثلا فكرة توازن القوى كمفهوم أمني قائم على فكرة عقلانية لم يكن واضحا، وهو كثقافة ارتكز على تحقيق الحد الأقصى للأمن بدلا من ثقافة التوازن بمرتكزاتها الأساسية كالدبلوماسية والتحكيم والوساطة وكل الوسائل السلمية.وهذا ما أدى إلى المأزق الأمني الذي حاول الواقعيون الجدد إيجاد

تفسير له وتدارك اللبس الفكري الذي وقع فيه الواقعيون التقليديون. ارتكزت
الواقعية الجديدة على فكرة أن الفوضى هي سمة النظام الدولي الذي تغيب فيه سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدول، وأن ازدياد درجات الصراع حتى في وضعية اللاّحرب يجعل من احتمال قيام الحروب أمرا متوقعا على الدوام. ولأن الريبة والشك تؤدي إلى فقدان الثقة[19] وأن وجود التعاون بين الدول أمر متوقع وقائم ولكنه محدود ومقيد بمنطق التنافس الأمني المسيطر عليه والذي لا يزول مهما كان حجم التعاون، فالسلام الحقيقي والدائم في العالم مرهون بالمعضلة الأمنية.

متغير المعضلة الأمنية في الطرح الواقعي

أول من استعمل المصطلح هو"جون هارز"(John Herz) ويعرفها على أنها:"أين يوجد مجتمع فوضوي...يظهر ما يعرف بمعضلة الأمن، وأين الجماعات والأفراد يكونوا متخوفين على أمنهم بسبب احتمال خطر الهجوم من جماعات أو أفراد آخرين. ولتجنب هذه الأخطار تلجأ الجماعات والأفراد إلى الحصول على القوة لمواجهة قوة الآخر...ولأن لا أحد متأكد من ضمان أمنه في عالم تتنافس فيه الوحدات، يتواصل السعي للقوة في إطار الحلقة المفرغة للأمن والقوة."[20] فالمعضلة الأمنية هي أحد الخيارات الصعبة التي تواجه بعض الحكومات التي تكون قادرة على تحقيق جهودها الدفاعية بهدف تسهيل العلاقات السلمية -والمشكلة هنا هي أن تجعل بلدها أكثر ضعفا أمام أي هجوم- من جهة، وهي قادرة من جهة أخرى على تقوية إجراءاتها الدفاعية وهذا الأمر قد يدل على نية غير مقصودة تؤدي إلى تهديد الأمن على المدى الطويل، ويثير الشكوك الدولية ويقوي الضغوط من أجل خوض سباق التسلح. وقد يؤدي ذلك إلى نزاع عسكري كما أكده عديد المحللين عند تناولهم الحربين العالميتين الأولى والثانية كنموذج للمعضلة الأمنية[21] خاصة وأن الواقع يقول أن كل دولة تفسر كل ما تقوم به سلوك دفاعي وسلوك الآخرين كتهديد محتمل[22]. فمعضلة الأمن تظهر من فكرة اللاّثقة الموجودة في الفوضى الدولية على أساس بنيوي يزداد حدة بسبب الميول المحافظة التي نفهمها لدى واضعي الخطط الدفاعية، كي يتحضروا للأسوأ ويركزوا على قدرات خصومهم بدلا من اعتمادهم على نواياهم الحسنة. كما أن حدة المعضلة الأمنية ما هي إلا نتيجة لطبيعة القدرات العسكرية العنيفة والزاوية التي تنظر منها الدول إلى الآخرين بوصفهم مصدر تهديد بدلا أن يكونوا حلفاء، وهذان عاملان متغيرين بفعل الزمان والمكان. وحدة المعضلة الأمنية تتنوع بشكل غير متساوي بين الدول على النحو الآتي:[23]

1)- تختلف حدة المعضلة الأمنية بالنظر إلى الدرجة التي نميز بها بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة الهجومية، وعلى العلاقة فيما بينها ولأنه يمكن استخدام الأسلحة بشكل هجومي ودفاعي في آن واحد. ويرى الداعون إلى ما يسمى بالدفاع غير الهجومي إلى أن المعضلة الأمنية يمكن تحويلها باتّباع المخططات العسكرية الأقل إثارة لإجراءات مضادة لدى الدول الأخرى.

2)- تختلف حدة المعضلة الأمنية بحسب العلاقات السياسية بين الدول، إذ ينبغي عدم النظر إلى القدرات في إطار من فراغ سياسي ولا تكون درجة الثقة والإحساس بالمصلحة المشتركة في النظام العالمي ثابتة أو ذات طابع واحد.

مبادرات لإعادة النظر في إشكالية الأمن

لتفادي تفاقم المعضلة الأمنية كانت هناك العديد من الاقتراحات لبعض المفكرين الذين ورغم انتمائهم للواقعية كنظرية وطرح إلا أنهم طالبوا بضرورة توسيع مفهوم الأمن وكان ذلك في إطار ما عرف بمدرسة كوبنهاغ وعرفوا بالتوسعيين(Widners). ولقد انطلق هؤلاء من أن تحليل مفهوم الأمن يجب أن يكون بعيدا عن سؤال القوة والسلام، وأن التعاون الدولي هو الحل لمعضلة الأمن ولأن مفهوم الأمن كما يقول "باري بازن"(Buzan Barry) يثير النقاش حول مقاربة فهم السلوك، فالقوة والسلام ما هما إلا محوران لفهم السلوك[24]. كما أضاف "اول ويفر" (Waever Ole) و"غالتغ" (Gultung) وآخرون من رواد المدرسة مصطلحات جديدة للدراسات الأمنية مثل "الفوضى الأكثر نضوجا"، والتي تدرك فيها الدول الأخطار الشديدة التي تنطوي عليها مواصلة المنافسة الشديدة في عالم النووي.[25] واستخدمت المدرسة لتوضيح ذلك منهجية بتوظيف منهجية "فعل الكلام"(The Speech Act)[*] لمعرفة وتقدير إن كان الخطر يهدد الأمن أم لا، وقد يكون الخطر عسكريا أو غير عسكري.

(*) يعرف (Waever) أنه من خلال نظرية الكلام يمكن اعتبار الأمن كفعل، وفي هذه الحالة يكون الأمن غير مهم كدليل ومرجع لشيء واقعي، ولكن النطق بكلمة "أمن" بحد ذاته فعل يتطلب تمثيلا سياسيا من جهة وضمان الحق باستعمال الوسائل الضرورية للتحكم في النتائج من ناحية أخرى.

هذه المنهجية تسمح بتقديم تعريف سلوكي للأمن أكثر من كونه تعريفا تعاقديا (الطرح الواقعي)، على اعتبار أن الفرد هو وحدة للتحليل كذلك[26]، وأن الدولة لم تعد الموضوع المرجعي الوحيد لفهم وتفسير الظواهر الأمنية على المستوى الإقليمي والعالمي، والموضوع المرجع يتغير بتغير القطاع الأمني قيد الدراسة ويتأثر بعوامل وبمجالات خمسة وعليه نكون أمام أشكال الأمن الآتية[27]:

1- **الأمن العسكري**: ويرتبط بالقدرات الهجومية والدفاعية للدول وكذلك القدرات التصورية للقدرات العسكرية لدولة أخرى.

2- **الأمن السياسي**: ويتعلق بالهجوم ضد استقرار التنظيم داخل الدولة وهو موجه ضد الحكومة وضد مؤسسات وأيديولوجيات تعبر عنها الدولة.

3- **الأمن البيئي**: ويتعلق بالحفاظ على البيئة والطبيعة كعنصر متغير أساسي للحياة والتهديد، قد تكون في شكل زلازل وبراكين وفيضانات أو تلويث للبيئة...وقد يكون التهديد العسكري خطرا على القطاعات الخمس.

4- **الأمن الاقتصادي**: الحصول على الموارد والمال والثروة بهدف المحافظة على الصحة كأهم مؤشر للأمن.

5- **الأمن الاجتماعي**: ويرتبط بالأخطار ضد الهوية الوطنية أو الاجتماعية والقيمية... وغيرها.

إذن لقد حاول التوسعيين الإجابة عن السؤال المتكرر والمرتبط بما يجب تأمينه وقالوا "الجماعات" (collectivités)[28] دون تحديد الجماعات المعنية والواجب تأمينها. وقام "بازن" بوصفه أهم مفكر في مدرسة "كوبنهاج" (Copenhagen) بتطوير مفاهيم أخرى مرتبطة بالأمن ، كالأمن الإقليمي والأمن المجتمعي وغيرها. وحسب "بازن" لا يمكن فهم أمن الدول دون الأخذ بعين الاعتبار "الإطار الذي يوجد فيه (الإقليم)، ودراسة الوحدات "تحت-الأنظمة"(Sous-systèmes)- التي تتميز بجمع الدول المتقاربة جغرافيا. ولأن الأمن هنا يفهم وفقا للعلاقة صديق/عدو؛ والتركيز على الأخطار المشتركة لهذه المجموعة من الدول التي لا يمكن أن يقوم أمن إحداها بعيدا عن الأخرى مع وجود شعور موحد لتهديد بعينه[29]. على هذا الأساس ربط مفكرو المدرسة دراسة التهديد بالتركيز على نوعية إدارة التهديد باستعمال وسائل متميزة، وعلى التهديدات الموجودة وتهدد الأشياء(الدول،المجتمعات، الأمم...). ويتم هذا تحت القطاعات سابقة الذكر ووفق مستويات التحليل الآتية[30]:

1- النظام الدولي، 2- تحت النظام(Le Sous-système)، 3- الوحدات(مثل الدول)، 4- ما تحت الوحدات (Les Sous-Unités) (كاللولبيات، البيروقراطيات...) 5- الأفراد.

2-الطرح اللبرالي للأمن

انطلقت اللبرالية من فكر سياسي كلاسيكي وبمجموعة من الأهداف العملية والمثاليات أساسها أن الفرد هو وحدة التحليل الأهم والمطلوب توفير الحقوق له، وأن دور الدولة هو دور جزئي في المجتمع اللبرالي، وهي تتصرف بشكل أساسي كحكم في النزاعات بين الأفراد وضمان توفير الشروط التي يتابعون بها الحصول على حقوقهم كاملة. فرغم وجود اختلاف بين المنظرين اللبراليين إلا أنهم أجمعوا على أهمية الفرد وعلى دور الدولة كوجود محدود لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والبيئي والاقتصادي والذي يمكن الأفراد من التفاعل والكفاح للوصول بخياراتهم إلى النهاية[31]. ومع اختلاف اللبراليين كذلك مع الواقعيين في مبادئهم، فقد التقوا معهم في فكرة أن حالة الفوضى التي تميز عالم السياسة تسهم في زيادة اللاثقة والارتياب فيما بين الدول، وتكون عائقا أمام التعاون والسلام. ولكنها تفترض انه وكما يمكن أن يكون انسجام في المصالح بين الأفراد داخل الدولة، سيكون انسجام في المصالح بين الدول[32]. وتضمنت اللبرالية اتجاهات فكرية أهمها اللبرالية البنيوية واللبرالية المؤسساتية.

2- 1- اللبرالية البنيوية

استندت إلى فكرة السلام الديمقراطي التي ظهرت في ثمانينات القرن العشرين موضحة إن انتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي، وهي مصدر أساس للسلام. وتعود فكرة السلام الديمقراطي إلى الأبحاث التي قام بها كل من "سمول مالفين" (Melvin Small) و"دافيد سينغر"(David Singer) وكانت في مقال نشر لهما سنة 1976 في صحيفة القدس للعلاقات الدولية، بعد أن قاما بتوسيع فكرة "ايمانويل كانط" (Emmanuel Kant) لعام 1796 في مقاله "السلام الدائم" والذي اعتبر فيه أن الحكومات الجمهورية تجنح للسلم عكس الحكومات التي يحكمها متسلطون يسعون لتحقيق رغباتهم[33]. كما دعم الفكرة فيما بعد "مايكل دويل" (Doyle Michael) و"بروس روست" (Russet Bruce). فقد أشار "دويل"إلى أن التمثيل الديمقراطي والالتزام الأيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية هي العناصر الأساسية المفسرة لاتجاه (الميل للسلام) الذي يميز الدول الديمقراطية، وأن اهتزاز الأمن مرتبط بغياب الصفات والقيم الديمقراطية التي من دونها يحل منطق القوة محل منطق التوفيق[34].

كما يؤكد اللبراليون أن الحروب بين الديمقراطيات نادرة أو لا وجود لها، وأنه من الأكثر احتمال أن تسوي الديمقراطيات خلافاتها المتعلقة بتعارض المصالح فيما بينها دون استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها. ولأن المعايير والقيود المؤسسية المشتركة تعني عدم لجوئها إلى تصعيد النزاعات إلى حد التهديد باستخدام القوة ضد بعضها البعض ، وتلجأ إلى الوساطة والمفاوضات لحل خلافاتها أو إلى أي شكل من أشكال الدبلوماسية السلمية. ويرى "روست" أن القيم الديمقراطية ليست العامل الوحيد الذي يجنب الدول الحرب بل إنّ القوة والاعتبارات الاستراتيجية تؤثر كذلك في حسابات جميع الدول بما في ذلك الديمقراطيات. وأحيانا يكون لهذه الاعتبارات القول الفصل رغم ما للقيم الديمقراطية المشتركة من دور في كبح المعضلة الأمنية وتحقيق المزيد من الأمن وإيجاد عالم أكثر سلام[35].

2-2- اللبرالية المؤسساتية

وجاءت للرد على الواقعية الجديدة التي تزعمها"كنيث والتز"، وظهرت في ثمانينات وأوائل القرن العشرين. ويعتمد أصحاب هذا الطرح أن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل في السنوات القادمة، وأن المؤسسات الدولية تلعب دورا في المساعدة على تحقيق التعاون والاستقرار. ويرى "كيوهان"(Keohane) و"مارتن" (Martin) :"أن بإمكان المؤسسات توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات، وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق والعمل على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل[36] ". فالمؤسسات تسهم في التغلب على العداوة التقليدية بين الدول الأوروبية، ولو أن الأوروبيين تأثروا بالحسابات الضيقة للقوة لما قام أو تلاشى

الاتحاد الأوروبي أو الحلف الأطلسي. ومع أن المؤسسات قد لا تمنع الحروب إلا أنها تخفف من مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ أحيانا من المكاسب غير المتكافئة الناتجة عن التعاون، وهي آلية مهمة في تحقيق الأمن الدولي رغم استمرار القوة العسكرية في العلاقات الدولية (الطرح الواقعي).

من أبرز اللبراليين كذلك نجد"جوزيف ناي" (Nye Joseph) الذي قدم مقاربة (القوة الناعمة) كفكرة وسط بين الواقعية واللبرالية، الأمر الذي جعله واقعي-لبرالي(مثل ستانلي هوفمان). وعرف"ناي" القوة الناعمة بـ:"القدرة على تحقيق النتائج المرجوة من خلال الجذب والإقناع بدلا من اللجوء إلى الوسائل الإكراهية التقليدية، فهي باهضة وغير مضمونة، وبدلا منها تستعمل تكنولوجيا المعلومة والمعرفة :هي أهم استراتجيات لضمان الأمن.[37]"

II- المقاربات الحديثة للأمن

لفترة طويلة ظل حجم التهديدات ومدى المخاطر أثناء الحرب الباردة مركزا على الصفقات التي تضم دولا-أمما تقليدية والتحالفات التي تقودها(نموذج وستفاليا). بعد 1990 أصبح تحليل المشكلات الأمنية وحلولها يتصدر الاهتمامات ويلقي الضوء على فواعل أخرى داخل الدولة وخارجها؛كحركات التمرد المجتمعات الاثنية والإقليمية، الشركات متعددة الجنسيات والأطراف وغيرها.كما تناولت البعد الدولي كالأعمال الإرهابية الإجرامية، واتسعت لتشمل الأبعاد الإنسانية التنموية.ولقد حدث هذا التحول لأسباب عدة أهمها[38]:

1- أن مشاكل الأمن ليست نفسها بالنسبة للدول(متطورة أو نامية)، وبالتالي تحليل المشاكل لا يكون بنفس الطريقة.

2- التهديد بالنسبة للدول يتطور وفقا للتحول في العنف (إستراتيجية غير مباشرة أو نزاعات أو إرهاب...) ووفقا للمحيط الدولي. ولهذا كان الحديث عن الأمن الطاقوي في السبعينيات وتغير الحديث بعد أحداث 11سبتمبر 2001.

3- السلطات السياسية لم ترغب ولا تريد أن يكون تعريف الأمن ضيقا حتى لا تتحدد قدراتها أمام مواجهة الأخطار ضد أي مصلحة حيوية.

4- هذا ما أدى إلى ظهور مجموعة من الأفكار النقدية التي ومع اختلافها في نواحي معيّنة إلا أنها اشتركت في جوانب عدة، وبالنسبة للنقديين فالأمن هو بناء اجتماعي ويعرفونه على أنه الانعتاق: وهو غياب التهديدات وتحرر الأفراد و الجماعات من المشاكل المادية والإنسانية التي تمنعهم من القيام بخياراتهم. فالأمن والانعتاق هما وجهان لعملة واحدة، وأن الانعتاق وليس القوة هي التي تؤدي إلى الأمن [39] الذي أصبحت الدولة عاجزة عن ضمانه. فالأمن الحقيقي حسب "كين بوث" " (K.Booth) لا يمكن تحقيقه إلا إذا تمكنت الدولة من رؤية الآخرين ليس كوسيلة ولكن كهدف وأن الأمن الدائم لن يكون لأحد إلا إذا ضمنه الآخر[40].

1-النظرية التفسيرية الاجتماعية

وقامت على فكرة تفسيرية(*) مفادها أن البني الإنسانية للسياسة هي بني اجتماعية وليست مادية فقط، وأن تغير الطريقة التي نفكر بها في شأن العلاقات الدولية يمكن أن يحدث مزيد من التحول على مستوى الأمن. ويركز أصحاب هذا الطرح على أن البنية تتكون من توزيع القدرات المادية وهي نتاج لعلاقة اجتماعية أساسها المعرفة المشتركة والموارد المادية والممارسات. وهذه البني تعرف جزئيا من خلال المفاهمات والتوقعات والمعارف المشتركة، ورغم أن سياسة القوة هي التي تحدد تصرفات الدول إلا أنها لا تصف كل السلوكيات –بين الدول- التي تتأثر بأفكار أخرى كحكم القانون وأهمية التعاون والمؤسسات الفاعلة(41). وبالنظر إلى دور المنظمات الإقليمية والدولية في تفعيل عملية التعاون وخلق نقاط للالتقاء بين دول كانت في السابق أعداء لبعضها البعض، فان الفهم الصحيح للبنى الاجتماعية من شأنه تطوير عمليات التفاعل والسياسات التعاونية للقضاء على أوجه العنف خاصة مع انتشار التراخي (42) بوصفه مظهرا ساعد على تغيير السلم الاجتماعي وأدّى إلى التحول نحو السلام بدلا من اللجوء إلى القوة.

2- آراء ما بعد الحداثة

تطور استعمال هذا المصطلح مع ثلاثينيات القرن العشرين، ويشير إلى أثر الأفكار في بناء مفهوم الأمن وإلى أهمية الخطاب وكيفية الحديث مع الناس عن السياسة والأمن في التأثير على سلوك الدول وتصرفاتها. وأن الدراسات الأمنية هي دراسة مقارنة لخطابات أمنية متباينة ومحاولة استبدال القوة للواقعية والمنافسة الأمنية بخطاب اجتماعي يؤكد على السلام والانسجام. ووفقا لنظرية المعرفة (Epistémologie) شديدة الاختلاف عن الواقعية، فقد قال "جون ميرشيمر" (John Mearsheimer) :"أنه لا يوجد عالم ثابت يمكن معرفته ولا معان ثابتة،لا أرض آمنة ،ولا أسرار عميقة، لا بني اجتماعية أو حدود للتاريخ...لا يوجد إلا التفسير... والتاريخ نفسه يفهم على أنه سلسلة من التفسيرات المفروضة على تفسيرات- ما من واحد منها أساسي وجميعها اعتباطية(43)."

وحسب "ديفيد كومبل"(David Campbell) فإن الأخطار تقدم الوسائل اللازمة لتأمين هوية مجتمع ما في مرحلة فقدان مرجعياتها (une perte de repères)، وتكون الدولة بحاجة إلى تطوير خطابها حول الأمن لتقديم أو وصف دين، حقيقة معينة أو جديدة، أيديولوجيا...وتوضيح حول من نكون وما أو من يجب أن نخاف.ولقد ركز "كومبل" وآخرون على الكيفية التي يشكل بها الخطاب (الآخر) (L'autre) ويقدمه كتهديد ،لأن الأمن هو نوع من الاتفاق حول ما يجب اعتباره في وقت معين كتهديد له(44). وما يهم في هذه الحالة هو فهم الميكانيزمات التي تؤمن شيء sécuriser un objet (دولة أو أمة أو أفراد أو جماعات...) وكيف نفهم المشاكل(العيش والحس والبيئة والعنف والهجرة...) على أنها رهانات أمنية، فالأمن هو مجموعة خطابات

تاريخية وممارسات تقوم على شرح المؤسسات. وهنا نعود إلى فكرة "ويفر" التي تطرح سؤال:متى يمكن أن نتكلم عن الأمن؟ حول ماذا؟ وما هي نسبة توفيقه؟ للإجابة عن السؤال قدم "ويفر" ثلاثة اقتراحات[45]:

1- أن معرفتنا بالمواضيع والمبادئ والممارسات في السياسة الدولية ليست موضوعية (بالمفهوم المادي للمعنى) وهي مرتبطة بالتفسيرات التي نحملها.

2- يجب استعمال طريقة للتفسير تسمح بفهم الشروح التي يقدمها الفواعل للعالم وللتهديدات التي يجب مواجهتها.

3- الهدف من الدراسة هي فهم وتقدير الميكانيزمات التي يقدر بها الفواعل الحقيقة. ولقد أسهمت أفكار ما بعد الحداثة في إعادة تقديم تصور جديد لمفهوم الأمن الشامل من خلال إثارة أسئلة جديدة كانت مهمشة وتحتاج إلى خطاب جماعي جديد بشأن الأمن.

3-التصور البنائي للأمن

لقد اقترن التصور البنائي للأمن بإسهامات "ألكسندر وانت"(A .Wendt) التي قامت على أساس البحث في جذور الأمن والتساؤل ما إذا كانت الحقيقة تسبق الفكرة أو العكس. واعتبر "وانت" أن العلاقات الدولية لا تتأثر بعلاقات القوة بقدر ما تتأثر بالمصطلحات والصور التي تمنحها معنا، والأمن ما هو إلا مسألة تصور وصناع القرار هم الذين يقدمون تصورات للعناصر المادية والمحتملة وليس العكس[46]. كما حاول "وانت" تفسير الأمن عبر تناوله لمعضلة الأمن كبنية اجتماعية تتألف من مفاهيم ذاتية بين الأفراد وتفرض على الدول سلوكيات معينة وتفرض عليها طريقة تحديدها لمصالحها من منطلقات (العون الذاتي)[47]. واقترح بدلا من المعضلة الأمنية الجماعة الأمنية التي هي معرفة مشتركة تثق فيها الدول بعضها البعض وتلجأ إلى الحلول السلمية، خاصة مع صعوبة الجزم بإمكانية تفادي المعضلة الأمنية بتركيباتها التي تبنى اجتماعيا، وهذا لا يعني بالضرورة أنها تتغير إذ "أن البني الاجتماعية تفيد التصرف في بعض الأحيان لدرجة أن تصبح الاستراتيجيات التحويلية متعذرة وغير ممكنة[48]".
إذن الدراسات الأمنية عند البنائيين هي دراسة لدور الأفكار والبني الاجتماعية في تفسير التفاعل بين الوحدات السياسية المكونة للبناء الدولي ومدى إدراك هذه الوحدات وتصورها لمفهوم التهديد والقوة التي تعتبر تصورا ماديا وإدراكها من قبل الدول يختلف لأن التهديد ليس محصورا في الخطر الخارجي أو الداخلي وإنما إدراكه مرهون بالأفكار المسبقة عن التهديد والتصور الجماعي لمدى خطورته.
واعتبرت البنائية أن متغير الهوية كذلك جزء من الأمن وهو عنصر أهملته جل النظريات رغم أهميته في تشكيل مصالح الفواعل وتحديد اتجاه سلوكاتهم إما عن طريق التعاون أو التنافس.

4- التوظيف الجديد للأمن

بعد أن تناولنا مفهوم الأمن بدلالة علاقته بالعامل النفسي من خلال فكرة التحرر من الخوف، وبدلالة علاقته بالبعد السياسي في دور الدولة كوحدة تحليل، تغيرت الدلالات وتعددت استعمالات الأمن بعد الحرب الباردة لتكون أكثر تعقيد وبعلاقات متشعبة أضافت خانات للأجندة الأمنية من خلال طبيعة التهديد(عنف جسدي وعنف غير عسكري) وكذا الموضوع المعني بالتهديد(من الدولة إلى الفرد). وكلها تهديدات تقلص من فضاء الممارسة للإنسان باعتباره وحدة التحليل الأساسية في الدراسات الأمنية الجديدة التي أخذت التوأمة أمن=إنسان وإنسان=أمن بعين الاعتبار وأصبح الحديث عن امن للإنسان.

ما هو الأمن الإنساني؟

يركز مفهوم الأمن الإنساني على الفرد بدلا من الدولة كوحدة للتحليل. ولقد حاول كثيرون تعريف المفهوم إلا أن حدوده كانت أكثر غموض لأننا حينما نتكلم عن أمن الدولة فذلك يعني وجود سياسة أمنية تهدف إلى تحقيق أمن الدولة بجانب أمن الفرد، ولكن كثيرا ما يتعارض أمن الدولة مع أمن مواطنيها وقد تكون هي نفسها مصدرا لتهديدهم فكان لا بد من الفصل بينهما فظهر مفهوم الأمن الإنساني. وكان ذلك في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين بعد أن تأكد قصور المنظور الواقعي في التعاطي مع طبيعة القضايا الأمنية وضرورة إعادة النظر في المعادلة الأمنية التقليدية، خاصة مع تراجع دور الدولة أمام تزايد عدد الفواعل الدولية من غير الدول من ناحية والتحول في مصادر التهديد وأشكالها من ناحية أخرى. هذه التهديدات هي أكثر مساسا بالحرية وأكثر إثارة للخوف من التهديدات العسكرية، وقد تعجز الدولة عن الإحاطة بها أو حتى التنبؤ والتحكم بها كالأوبئة والأمراض الفتاكة والفقر ولتلوث البيئي والجريمة المنظمة والإرهاب الدولي... كلها أخطار قد تفوت أخطارها آثار التهديد العسكري المباشر.

ويقول "رولاند باريز"(Paris Roland):"مصطلح الأمن الإنساني واسع ومطاط ويحمل عددا من التقديرات بدءا من الاهتمامات الغذائية إلى بقاء الجماعات...فالأمن الإنساني كالعلامة المميزة لكل أنواع البحوث حول التهديدات غير العسكرية التي تمس أمن الأفراد والجماعات والمجتمعات"[49]. والتهديد وفقا للأمن الإنساني ليس من خارج الدولة فقط بل هو من داخل حدودها كذلك (كالنزاعات المسلحة والصراعات الإثنية...). وجاء في تقرير الأمم المتحدة لعام 1999 "عولمة ذات وجهين" أن المخاطر على الأمن البشري تتزايد وتصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد السواء، وحدد سبعة تحديات تهدد أمن الإنسان[50]:

- عدم الاستقرار المالي (أزمات مالية مثلا).
- غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الداخل.
- غياب الأمان الصحي كانتشار الأوبئة.
- غياب الأمان الثقافي:انتقال الأفكار والمعرفة مثلا أدى إلى امتزاج الثقافات وخلطها.
- غياب الأمان الشخصي:انتشار الجريمة المنظمة وبتكنولوجيا عالية.
- غياب الأمان البيئي كتلويث الطبيعة وازدياد المصانع ونفاياتها.
- غياب الأمان السياسي والمجتمعي:تزايد النزاعات الداخلية مثلا.

وجود هذه التهديدات كانت سببا في مراجعة مفهوم الأمن والتحول إلى الأمن الإنساني كمقاربة مستقلة رغم ارتباطها بالمقاربات الحديثة في دراسة الأمن والسلم الدوليين، والتي تقوم على أن امن وسلم أية دولة هو أمن وسلامة الدول الأخرى، وأن أمن الدولة هو جزء من أجزاء البناء الأمني المتكامل الذي ينطلق من أسفل(الفرد) إلى أعلى (العالم). فالبناء الأول هو أمن الفرد وتحدد على أنه الحرية من الخوف وهو بهذا أمن مجتمعي(Sécurité Sociétale)، والبناء الثاني هو تكامل بين الدول لمواجهة مصادر التهديد الإنساني وهو أمن عالمي(Sécurité Globale).

أ- <u>الأمن المجتمعي (Sécurité Sociétale)</u>

وارتبط بالأمن الإنساني للدولة ويتناول استقرار النظام والحكومة والأيديولوجيات التي تمنح شرعية للسلطة. وقد يهتم الأمن المجتمعي بالبعد الهوياتي عندما لا يكون هناك تناسق بين البنية الدولية والأمة (تعدد الهويات يعرض الدولة للاضطراب واللا أمن. ويعتبر النقديون في هذه الحالة المجتمع المدني المؤسسة الأقوى على تحويل القواعد وتصرفات الدول كمسؤول أول عن تهديد الأمن الإنساني والمجتمعي. وبالنسبة للواقعية تبقى الدولة الوسيلة الأفضل لضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الفردية وكذا التدخلات الإنسانية[51].

<u>ب-الأمن العالمي (Sécurité Globale)</u>

وظهر كمصطلح مع المفكر"رشارد أولمان" (Ullmann Richard) الذي ربط الأمن بمفهوم التدهور والتخلف ويقول أن الأمن يكون مهددا في اللحظة التي تحدث فيها تطورات الأخطار على نوعية الحياة لشعب في دولة معينة، مما يؤدي إلى تقليص – إلى درجة معينة- الخيارات وهامش عمل الحكومة والوحدات غير الحكومية داخل الدولة[52].

بناء على ما تقدم يتضح أن رواد فكرة الأمن الإنساني يسعون إلى إعادة ترتيب المفاهيم الأمنية بصورة تضمن دعم السلم وتقوية المنظمات المدافعة عن حقوق

الإنسان والتنمية الاقتصادية وإعادة النظر في مرجعيات الأمن الأساسية،وكذا في دور الفواعل خارج إطار الدول لإقامة أمن شامل عالمي أساسه أمن الفرد. ولأن الأمن كمتغير يتميز بخصوصيات أهمها:

1)- **النسبية** : وتعني أن أغلب الدول تركز على مدى الانسجام من عدمه بين مصالحها ومصالح غيرها أثناء صناعتها لسياساتها الأمنية والخارجية (طبيعة العلاقة بين الدول) (53).

2)- **الديناميكية**: وتفترض أن عملية صياغة الأمن كأمر بديهي تتضمن الإجراءات التي تعتمد لمجابهة جميع الحالات السلبية المحتملة. ونظرا لعدم سهولة حصر هذه الاحتمالات،فمن الصعب التنبؤ المسبق والدقيق دوما بما قد يحدث من أخطار على الصعيدين الداخلي والخارجي.

3)- **الانعكاسية**: وفيها يكون الشعور الأمني محصلة لتقييم ذاتي لدلالات التغير والتحول والتي قد تحدث داخل وخارج الدولة، فيبنى الشعور بالأمن وبالسياسة الأمنية. وعليه لا تسعى الدولة للأمن بحد ذاته وإنما تريد من خلاله ضمان استمرار قيم ومصالح مختلفة النوعية، ونظرا لأهميتها يصبح الدفاع عنها وصياغتها شرطا أساسيا لبقاء الدولة (54).

بعد التعرض إلى أهم المقاربات النظرية لدراسة الأمن بوصفه مفهوما متشابكا ، ربما نتساءل عن أهمية الأمن كممارسة ومدى قدرة الدول على الاستجابة للتحديات الأمنية الجديدة في ظل المتغيرات الراهنة وعلى كل المستويات: مستوى الدولة، مستوى الإقليم، ومستوى النظام الدولي.

ولعل أهم تساؤل هو علاقة هذه الأفكار النظرية التي عادة ما توصف أنها ذاتية وغير كاملة بالواقع ومشاكله، خاصة وأن المعيار المحدد لا يزال غامضا فيما يتعلق بالأولويات القيمية وإنّ الحديث عن الأمن اليوم هو حديث عن الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان والرشادة وغيرها من القضايا التي أثارت فضيلة الباحثين والمحللين ولكنها عجزت عن صياغة قواعد مشتركة تلتقي فيها القرارات السياسية للفواعل داخل البيت الكبير للنظام الدولي.

المراجع

1- الفيروز،أبادي،القاموس المحيط،ص.199

2- DILLON (Michael), Politics of Security :Towards a Political Philosophy, London and New York, Roudledge, 1996.

3- فائزة الباشا،"الأمن الاجتماعي والعولمة"،المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،2006.

4- WOLFERS (Arnold) (1952),National Security as an Ambiguous Symbol, Dans WOLFERS(Arnold)(Discord and Collaboration Baltimore, Johns Hopkins University Press,1962, pp147-165.

5- مازن إسماعيل الرمضاني، "مقدمة في الجوانب النظرية لمفهوم الأمن الخارجي"، (في الأمن والجماهير، السنة الثانية،العدد 04- تموز-يوليو 1981)، ص70.

6-BATTISTELLA(Dario), Théories des Relations Internationales, Paris, Presses de بع Sciences Po, 2006, p462.

7-Ibid., p463.

8- أليسون.ج.ك.بيلز،"عالم أبحاث الأمن والسلام في منظور أربعين عاما"،(في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة، نوفمبر 2006، ص ص75-76.

9-Mc SWEENEY (Bill), Security, Identity and Interests. A Sociology of International Relations, Cambridge, Cambridge University Press, 1999. pp20-21.

10- ثامر كامل الخزرجي،العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، ط1،2005، ص .317

11- BATTISTELLA(Dario), Opcit, p 464.

12-WALTZ(Kenneth),Theory of International Politics, New York, Mac-Graw-Hill,1979 ,p126.

13- RICHMOND(Olivier), " Broading Concepts of Security in The Post Gold Era: Implications for The EU and The Mediterranean Region", (In www.vdg.ac.uk/eis/research/emc/puplication/rishmond.htm,26 Mars,2000).

14- WALTER(Lippmann), *US Foreign Policy*, London: Hamish Hamilton,1943,p32.

15- BATTISTELLA(Dario), Opcit, p 465.

16-HOUGH (Peter), Understanding Global Security, London New York , Routledge,2004,p11.

17- Walt, Stephen M. (1991) 'The Renaissance of Security Studies', International Studies Quarterly, 35, p. 212.

18- ثامر كامل الخزرجي ، مرجع سابق، ص 319.

19- جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي ،طبعة عربية أولى، 2004.ص417.

20- HERZ(John),"Idealist Internationalism and The Security Dilemma",World Politics(2),Jannuary,1950,PP157-180.

21- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي طبعة عربية 2008 ،ص389.

22-BATTISTELLA(Dario), Opcit, p 467

23- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص ص390-391.

24-GUNNARSSON (Malin), “Regionalism and Security – Two Concepts in the Wind of Change”, Dans BUZAN (Barry) (1991), People, States and Fear. An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, Boulder: Lynne Rienner Publishers,p187.

25- جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 423.

26-HOUGH (Peter),p17.

27-BUZAN (Barry) (1991), People, States and Fear. An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, Boulder: Lynne Rienner Publishers, pp 116–134.

28- VIAU(Helene), "La Théorie Critique et Le Concept de Sécurité en Relations Internationales" ,Notes de Recherches CEPES, Université de Québec-Montréal .N° :08,(In www.upama/note/cepes/note 8.htm).

29- Notes provisoires rédigées par Barbara Delcourt "Théories de La Sécurité", Année académique 2006-2007, Dans BUZAN (Barry), WAEVER(Ole) & DE WILDE(Jaap), Security –A New Framework for , Analysis, Boulder/London, Lynne Rienner, 1998.

30- Ibidem, p41.

31- د.عامر مصباح،الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،12-2006،ص 300،301.

32- نفس المرجع،ص303.

33- ROCHE(Jean-Jacques),Théories de La Sécurité ;Définitions, approches, et concepts de la sécurité internationales ,Paris, Editions Montchrestien, E.J.A , 2002,p95.

34- M.W.Doyle, "On The Democratic Peace", International Security, n°:180, p4.

35- RUSSET(Bruce),"The Democratic Peace",International Security 19(4),1995,p175.

36- Keohane and Martin,"The Promise of Institutionalist Theory", International Security 20(1), 1995, p42.

37- ROCHE(Jean-Jacques), Théories de La Sécurité ; Définitions, approches, et concepts de la sécurité internationale, p98.voir NYE(Joseph), Le Leadership -Americain,Quand les règles du jeu changent ,Nancy ,Press Universitaire,1992.

38- أليسون.ج.ك.بيلز، مرجع سابق،ص77.

39- ROCHE(Jean-Jacques), Opcit, p19.

40- BOOTH.K,"Security and Emancipation", Review of International Studies, 17(4), oct1991, pp313-326.

41- جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص434.

42- نفس المرجع،ص435.

43- نفس المرجع،ص437.

44- CAMPBELL (David), Writing Security-United States Foreign Policy and The Politics of Identity, Minneapolis, University of Minnesota Press, 1998, p1.

45- Barbara Delcourt, Opcit, p42.

46- ROCHE(Jean-Jacques), Opcit, p104.

47- WENDT.A,"Anarchy is what States make of It: The social Construction of Power Politics ", In International Orgaization, Vol.46, Printemps1992, p418.

48- جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص435.

49-PARIS(Roland),"Human Security ,Paradigm Shift or Hot Air? ",In International Security,Vol.26,Automne 2001,pp87-102.

50- في إسلام أون لاين-الأحد،سبتمبر7، 2003.

51- ROCHE(Jean-Jacques), Opcit, p114.

52- Ibidem, p116.

53- HOLSTI .KJ, International Politics, LONDON, Prentices International ING,2end Edition, 1974,PP363-364.

54- ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص68.